2023/10/11

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الأولى ماستر: تخصص علاقات دولية

مقياس: السياسة الخارجية مقارنة

المحورالأول: مدخل عام للسياسة الخارجية

المحاضرة رقم 1: مفهوم و أهداف السياسية الخارجية

1-تعريف السياسة الخارجية: يعرف المختصون السياسة الخارجية من أكثر من منظور، فقد عرفت من حيث الأهداف و السياسات و المصالح الوطنية و التخطيط والسلوكيات و الأنشطة و الأدوار و أساليب حل المشكلات، بالإضافة إلى ارتباط السياسة الخارجية بالدول و غيرها من المنظمات الدولية، لهذا فإنه يصعب الوقوف على تعريف موحد للسياسة الخارجية بسبب تعقيداتها و تغيير ظروفها و تشابك أبعادها.

يحدد البعض السياسة الخارجية بـ: العمل على ايجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة التي تملكها لتنفيذ هذا الالتزام، و تعرف أيضا على أنها " مجموعة من الأعمال التي يقوم بها جهاز مختص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول و أطراف دولية أخرى، و بالتركيز على عنصر التخطيط و المصلحة الوطنية فإن السياسة الخارجية هي منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في دولة ما اتجاه دولة أخرى أو وحدات دولية أخرى بغرض تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.

يعرفها "مارسيل ميل" في كتابه "السياسة الخارجية" أنه للوهلة الألى ليس ثمة ابسط من تحديد السياسة الخارجية, فالمصطلح يعبر عن تمييز يتعلق على ما يبدو بالوضوح الذي يرتسم على كل خرائط العالم السياسية،أي ما يفصل الداخلي عن الخارجي. فالسياسة الخارجية اذا هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي الذي يعالج بنقيض السياسة الداخلية

مشاكل تطرح فيما وراء الحدود". فعادة ما يذهب الكثير من المهتمين بالعلاقات الدولية –خاصة القانونيين منهم- الى تقسيم سلوكيات وتصرفات الدول تامة السيادة إلى تصرفات وسلوكيات تمارسها الدولة داخل اقليمها، وهو ما اتفق على تسميته بالسياسة الداخلية، وتصرفات وسلوكيات تمارس خارج اقليم الدولة، وهو ما يطلق عليه إصطلاحا السياسة الخارجية.

أما "**ويليام ولاس**" يفترض أن السياسة الخارجية هي مجموعة ثابتة من السلوكيات أو المواقف اتجاه المحيط الخارجي، وهي برنامج ضمني أو علني حول علاقات الدولة مع العالم الخارجي.

"**هولستي**" يصف السياسة الخارجية بأنها نمط السلوك الذي تعتمده الدولة استجابة للمحيط الدولي الذي تتواجد فيه.

والملاحظ في هذا السياق هو تركيز كل من "ولاس" و"هولستي" في تعريفيهما للسياسة الخارجية على طابعها الخارجي المرتبط بالمحيط أو البيئة الدولية، وتركيزهما على رصد سلوكيات الدول دون الإشارة إلى أهدافها وإستراتيجياتها الحقيقية، وهو ما تم التأكيد عليه من طر "جونسون" في تعريفه الموالي.

"**لويد جونسون**" يجادل بأن السياسة الخارجية هي نمط المواقف والسلوكيات التي تعتمدها الدولة في تفاعلها مع المجتمع الدولي، وبالنسبة إليه يمكن فهمها فقط من خلال الدوافع والأهداف التي تسعى إليها الدولة، فكل دولة تحاول وضع الأولويات و رسم السياسات التي يتم من خلالها تحقيق الأهداف المرجوة.

"**جوزيف فرانكل**" يؤكد أن السياسة الخارجية لا تبنى من خلال التجريدات, بل هي نتاج تصورات عملية/اجرائية للمصلحة الوطنية الناشئة من بعض القضايا الآنية للسياسة الداخلية.

"**جميس روزنو**" يرى أن السياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات أو تلتزم باتخاذها،إما بالمحافظة على الجوانب المرغوبة قي البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوب فيها .فهو يعتبر أن السياسة الخارجية هي منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل اقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي، بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا.

ويعتبر هذا التعريف بحسب بعض الكتاب من اكثر التعريفات المقدمة للسياسة الخارجية شمولا، ويشترك "**روزنو**" مع سنايدر ومورغان في تاكيدهم على الطابع الرسمي الواحدي للسياسة الخارجية.حيث يعرفها "ريتشارد سنايدر" بأنها منهج للعمل أو مجموعة من القواعد تم اختيارها للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل . وهذا التعريف يربط بين السياسة الخارجية وبين قواعد العمل وأساليب الإختيار المتبعة للتعامل مع المشكلات , ويؤكد هذا التعريف على صانع القرار، ويولي له أهمية كبيرة في تحليل السياسة الخارجية للدولة. اذ يرى سنايدر في هذا المجال ان الدولة تحدد بصانعي قراراتها من الرسميين، ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون باسمها، وأن السياسة الخارجية عبارة عن محصلة لقرارات من خلال أشخاص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.

ويستخدم مصطلح السياسة الخارجية حسب فريق الأبحاث لمعهد بروكينغر لإشارة للمسار السياسي المركب والديناميكي الذي تتبعه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، و تشتمل السياسة الخارجية للدولة أيضا على تعهداتها و إلتزاماتها، والأشكال الحالية لمصالحها الوطنية و أهدافها ومبادئ حق التصرف التي تعلنها .أما السياسة الخارجية حسب قاموس بنغوين للعلاقات الدولية فهي تشير للنشاط الذي يترتب عنه تصرفات، ردود أفعال وتفاعلات الوحدة الدولية هي نشاط حدي بالمعنى الذي يتواجد فيه صناع السياسة على الحدود بين عالمين, السياسات الداخلية للدولة وبيئتها الخارجية, و مهمتها هي التوسط بين هذين العالمين.

وتعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوكية الدولة اتجاه محيطها الخارجي، قد تتخذ هذه السلوكية أشكالا مختلفة، وتكون موجهة نحو دولة أخرى أو منظمات دولية.

2-**سمات السياسية الخارجية:** تتكون السياسة الخارجية من ثلاثة عناصر أساسية يتمثل: الأول في الطرف الدولي الذي يصدر عنه النشاط أو السلوك في السياسة الخارجية، ويدور العنصر الثاني حول القضية أو الموقف الذي يتطلب فعلا أو رد فعل من الأطراف الدولية، أما الثالث فيتجسد في تلك القرارات وردود الأفعال التي تقوم بها الوحدات الدولية الأخرى بغية تحقيق أهداف مرتبطة بالقضية أو الموقف الدولي، وتفاعل هذه العناصر يساعد على تحديد مميزاتها وخصائصها المتمثلة في:

-الطابع الرسمي الواحدي: فالسياسة الخارجية تنصرف إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى وهذا البعد هو الذي يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية. فالعلاقات الدولية اشمل واعم من السياسة الخارجية، ولكنها تتضمن ذلك التفاعل بين مجموعة من السياسات الخارجية للدول، أما السياسة الخارجية فهي مجال تطبيق العلاقات الدولية، فبدون السياسة الخارجية لا يمكن الحديث عن علاقة بين الدولة "أ" والدولة "ب" وتتضمن العلاقات الدولية تحليل السياسة الخارجية.

-الطابع الإختياري: يعني أن المواقف والحالات الدولية المرتبطة بالسياسة الخارجية عادة ما تكون متعددة الأوجه والآثار، وهو ما يترك للدول مجالا معتبرا من حرية التصرف والمناورة فكل موقف دولي يعزز على الأقل بديلين تتفرع عنهما جملة من البدائل.

-الطابع الهدفي للسياسة الخارجية: اذا كانت السياسة الخارجية ترسم في إطار أجهزة داخلية فإنها تحول إلى سلوكيات وقرارات ملموسة في إطار البيئة الخارجية بمختلف مستوياتها الإقليمية والدولية، وبالتالي فالمحيط الخارجي هو الميدان والمختبر الذي تختبر فيه هذه السلوكيات والقرارات وتحقق فيه الأهداف العلنية أو الضمنية للسياسات الخارجية للدول .فالسياسة الخارجية هي حركة واعية تطمح لإنجاز مجموعة من الأهداف تختلف فيما بينها من حيث أهميتها وبعدها الزمني والتأثيري داخل نطاق بيئتها الداخلية.

ويشكل مفهوم "الهدف" بالأساس صورة للشؤون والحالات المستقبلية التي تطمح الحكومات من خلالها صناع قراراتها لتحقيقها، و ذلك عبر تحكيم نفوذها وتأثيرها خارجيا، عن طريق تحمل أو تغيير سلوكيات الدول الأخرى ويمكن تفسير مجمل أهداف السياسة الخارجية بكلمة واحدة والتي تكون دون أدنى شك المصلحة الوطنية. وعبارة المصلحة الوطنية إحدى العبارات الكلاسيكية الذائعة الصيت في كتب العلاقات الدولية عموما كما أن أول الدروس التي يتلقاها طلبة العلوم السياسية عموما ودارسو العلاقات الدولية بوجه خاص، تتلخص في تحديد المصالح الوطنية كوسيلة لتوقع اتجاهات السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية في النظام الدولي. ومبدئيا السياسة الخارجية يتم وضعها دائما على أساس المصالح الوطنية لكن عمليا يمكن لهذه السياسة أن تنصرف بعيدا عن هذه الأهداف وفقا لضغوط البيئة الدولية وأنماط القوة السائدة.

3- أهداف الرئيسية للسياسة الخارجية: إن محاولة فهم الأسلوب التي تتعامل به الدول مع بعضها البعض يقتضي إدراك شيئين أساسين يتصلان بأوضاع السياسة الخارجية لكل دولة:

*الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها.

*القوة التي في متناولها لإخراج تلك الأهداف من الحيز النظري المجرد إلى الواقع المادي، أو بمعنى آخر التعرف على مدى التناسب بين عاملي الأهداف و الإمكانيات، لأنه بمقدار هذا التناسب تتحدد الأهداف الخارجية التي تقررها لنفسها.

و على الرغم من أن تحديد الأهداف يبدو في ظاهره سهلا إلا أنه في الحقيقة تكتنفه مجموعة من الصعوبات خاصة إذا علمنا أن هناك فارقا بين ما تعلنه الدول من أهداف و ما تعتنقه في الواقع، أو بين ما يقال و ما تهدف تصرفات الدول إلى انجازه، لأن الأهداف ليست مجردة كما لا يمكن أن تنشأ في فراغ وإنما تتحدد بمقتضى مؤثرات و ظروف توضح الإطار العام للهدف و الوسائل اللازمة لتنفيذه.

و بالرغم من أن الدول تسعى لتحقيق العديد من الأهداف إلا أن أنصار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية يحصرون هذه الأهداف في هدف واحدو هو في رأيهم السعي لزيادة قوة الدولة، لأن القوة تمثل الهدف العاجل لكل الدول بغض النظر عن طبيعة أهدافها النهائية، لكن الواقع اثبت بأنها ليست الهدف الرئيسي في السياسة الخارجية لكل الدول فهذه الأخيرة تختلف من دولة إلى أخرى، وعموما يمكن تلخيص أهداف السياسة الخارجية في:

أ-حماية السيادة الإقليمية و دعم الأمن القومي: هناك اتفاق بين أساتذة العلاقات على أن الهدف الأول في السياسة الخارجية للدول أي كانت طبيعة نظامها السياسي أو معتقداتها المذهبية أو امكانياتها النسبية من القوة القومية أو أي كان موقعها أو حجمها الجغرافي أو تعداد سكانها، هو الحفاظ على وجودها و العمل على تدعيم أمنها بأقصى ما تسمح به قدراتها سواء كانت ذاتية أ و يضاف إليها جانب من قوة الدول الأخرى، وهذا الاعتبار هو الذي يفسر لنا جانبا هاما من الأسباب التي تدعو الدول للدخول في حروب ضد بعضها البعض، فهي قد تخوض هذه الحروب وهي مكرهة إذا ما شعرت أن بقاءها و كيانها القومي قد أصبح موضع تهديد.

ب-تنمية مقدرات الدولة من القوة: و هذا الدافع هو الذي يجعل الدول تتصارع و تتقاتل ضد بعضها البعض، لأن كل دولة تود أن تكون لها السلطة المطلقة في كل ما يتعلق بحقها في تقرير مصيرها بعيدا عن الضغط و التحكم الخارجي، ومن هنا تلتزم كل دولة بالحفاظ على حد أدنى من القوة التي تمكنها من الحفاظ على كيانها القومي.

ج- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي: فكل دولة تبحث عن رقعة إقليمية كافية لإيواء شعبها و البحث عن الموارد التي تكفل لهذا الشعب المستوى المعيشي اللائق، و ليس هناك خلاف في أن الوجود القومي لدولة من الدول يتطلب توافر حد أدنى من الثروة الوطنية، و لكن هناك بعض الدول تتجاوز الحد الأدنى و تجعل من البحث عن زيادة ثروتها القومية هدفا رئيسيا لسياستها الخارجية و هذا الهدف الاقتصادي تعكسه بوضوح الولايات المتحدة و الصين، وهدف القوة و الثراء الاقتصادي يكملان بعضهما البعض، فالثراء يستخدم كركيزة للقوة وفي المقابل القوة تدعم من مقدرة الدولة على زيادة ثرائها.

د- التوسع: لعبت الدول القومية دورا أساسيا في تحريك الدوافع التوسعية للدول عبر التاريخ ، ومن أمثلة ذلك الدور الذي قامت به القومية الفرنسية في أواخر القرن 18، و القومية الألمانية التي تسببت في اشعال الحربين العالمتين الأولى و الثانية و إسرائيل حاليا. ويعتبر بعض محللوا العلاقات الدولية أن الدافع إلى التوسع قانونا أساسيا من قوانين العلاقات الدولية .....

هـ-الأهداف الثقافية: بالإضافة إلى الأهداف السابقة فقد تكون للدول أهداف ثقافية ومن المسلم به أن كل دولة تسعى إلى دعم تراثها الثقافي و المحافظة عليه، و يشكل التراث الثقافي والحضاري أحد المقومات الهامة التي تستند إليها القومية في إثبات وجودها، وعند الحديث عن الهدف الثقافي في علاقات الدول الخارجية فإن الدول تنقسم حيال ذلك نوعين:

-دول تحاول أن تصون ثقافتها و تراثها الثقافي و أن تحفظه من الاندثار بتأمينه ضد الغزو الثقافي الأجنبي.

-دول تحاول أن تصدر ثقافتها عبر حدودها و أن تفرضها على الآخرين و من أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية.

و- تحقيق السلام: أما السلام كهدف قومي للسياسة الخارجية فقد أكتسب أهميته في القرن العشرين، إذ كان للنتائج التخريبية الحربين العالمتين الأولى و الثانية أثر كبير في سعي معظم الدول إلى محاولة تفادي الحروب و اتقاء الخطر و التدمير و توفير الإمكانيات المادية و البشرية التي تستنزفها الحروب الحديثة، وقد زاد أهمية السلام كهدف رئيسي في السياسة الخارجية بعد الثورة التكنولوجية الهائلة في مجال إنتاج الأسلحة النووية مما جعل من الحرب أمرا غير ممكن.

3-المعايير التي تحدد اختيار أهداف السياسة الخارجية: و هنا نتساءل ما الذي يدفع الدول إلى اختيار هذا الهدف أو ذاك؟ و هذا ما يدفعنا للبحث في المعايير التي تحدد اختيار الأهداف.

أ-الشخصية و الاحتياجات القومية القومية: و هي أقوى المعايير التي تحدد أهداف الدولة في سياستها الخارجية، ومثال على ذلك أن الطبيعة المادية للشعب الأمريكي تجعل الهدف الأول للولايات المتحدة الأمريكية هو زيادة الرفاهية الاقتصادية و المادية.

ب- الرأي العام: يأتي الرأي العام كعامل آخر في تحديد الأهداف القومية فمثلا كان الراي العام في الولايات المتحدة الأمريكية طيلة القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين، يحبذ العزلة الدبلوماسية و عدم الاكتراث لما يجري في القارة الأوروبية من صراعات سياسية، ولكن في الخمسينات ن القرن العشرين تغير مزاج الرأي العام الأمريكي و سيطر عليه الخوف و نزعة الكراهية الموجهة ضد الشيوعية و بعد انهيار الاتحاد السوفياتي توجهت هذه النزعة نحو الإسلام.

ج- عامل القوة و الإمكانيات: لا جدال في أن عامل القوة والإمكانيات المتاحة لدى الدولة يقوم هو الاخر بدور هام في تقرير أهدافها القومية، فالقوة المحدودة نسبيا للدولة قد تكون حافزا لخصومها الأقوياء على توسيع نطاق أهدافهم على حسابها مادام هذه الأهداف لن تلقى مقاومة تحول دون تحقيقها.

د-جماعات المصالح التي تؤثر و تتأثر بالسياسة الخارجية للدول: من بين هذه الشركات البترول الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط فهي توجه السياسة الأمريكية إزاء المنطقة بحكم استثماراتها و مصالحها الضخمة في المنطقة.

هـ- طبيعة الظروف الدولية السائدة: فإذا كانت مثلا طبيعة النظام الدولي القائم تعتمد على تكتلات و محاور سياسية و عسكرية، فإن ذلك يدفع ببعض الدول الصغيرة للدخول في تلك التحالفات لحماية

أمنها القومي.

2023/10/13

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الأولى ماستر علاقات دولية

مقياس السياسة الخارجية المقارنة

المحاضرة رقم 2: الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية

يمكن تصنيف الاتجاهات العامة في السياسة الخارجية إلى:

-سياسة الانعزال و الانكفاء. -سياسة الحياد.

-سياسة الأحلاف. – سياسة عدم الانحياز.

-الاتجاه التدخل -الاتجاه اللاتدخلي.

هذه الاتجاهات تحددها العوامل الرئيسية التالية:

أ-بنية النظام الدولي و الإقليمي الذي يضم الدولة .

ب-البنية المجتمعية للدولة و الخاصة بمجموعة القيم و التوجهات السياسية السائدة عند القوى السياسية الفاعلة.

ج-إدراك وجود خارجي على الدولة يشكل تهديدا مباشرا للقيم و الأهداف الرئيسية عند الدولة كالسيادة و الوحدة الترابية.

د-الموقع الجغرافي في إطار الجغرافيا السياسية للقوى الإقليمية و الجغرافيا الاستراتيجية للقوى الكبرى.

1-سياسة الانعزال و الانكفاء: يقوم هذا الاتجاه على أن حفظ استقلال و أمن الدولة يكون بالحد قدر الإمكان من تفاعلها الخارجي، و أكثر ما تنجح هذه السياسة في نظام يتسم بتبعثر القوة و بتحالفات مرنة و متغيرة وفي ظل غياب خطر خارجي مباشر للقيم الأساسية للدولة.

2-سياسة الحياد: نشأ المفهوم الكلاسيكي للحياد في اتفاقية لاهاي ما بين سنتي 1899 1907، حيث اعتبرت الحياد بمثابة قرار تتخذه الدولة المعنية بملأ إرادتها. و يشمل الحياد كواقع قانوني عددا من الواجبات و الحقوق للدولة المعنية، ويشترط في تحقيق الحياد ما يلي:

أ-واجب الامتناع: و الذي يفرض على الدولة المحايدة الامتناع عن تقديم مساعدات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة إلى أحد طرفي النزاع، وعدم القبول باستعمال أراضيها للقيام بأعمال عسكرية من قبل أحد طرفي النزاع.

ب-واجب التجرد: والذي يفرض على الدولة المحايدة التعامل المتساوي مع أطراف النزاع.

ومن حقوق الدولة المحايدة على الآخرين:

1-احترام ترابها الوطني وسيادتها.

2-حريتها في إقامة العلاقات التجارية مع الدول المتنازعة.

وهنا تجدر الإشارة إلى الفرق بين الدولة المحايدة و الدولة غير المنحازة: الدولة المحايدة وضعها ناتج عن نظام قانوني و عن قبول دول أخرى به ذات تأثير عليها و تعطيها ضمانات بهذا الخصوص. أما الدولة الغير منحازة هي تلك التي تختار هذا التوجه غير منظم قانونيا، وبالتالي لا يوجد عندها أي ضمانات بأن موقفها سوف يحترم من قبل الدول الأخرى في حالة نشوب أي نزاع.

وتحييد الدولة عادة يكون نتيجة توافق بين الدول الأقطاب و الدول الرئيسية في النظام الدولي، مثلا الدول الأوروبية حيدت سويسرا في مؤتمر فينا سنة 1815، و قد يكون الحياد بالفعل حيث تسلك الدولة نهجا حياديا دون اتفاق أو إصدار إعلان رسمي من طرفها برغبتها في الحياد .

3-سياسة عدم الانحياز: شكل مؤتمر " باندونغ" الذي عقد سنة 1955، المحطة الرئيسية في بلورة مفهوم عدم الانحياز، وكان تيار عدم الانحياز نشطا في فترة الحرب الباردة الداعي إلى

محاربة الاستعمار و مساندة الدول المستعمرة من أجل التحرر و الحفاظ على الهوية الوطنية و الشخصية المتميزة لهذه الشعوب.

هذه السياسة جاءت كرد فعل على الحرب الباردة وسياسة بناء الأحلاف في ظل القوتين العظمتين، لجأت إليها الدول لزيادة قدرتها على المناورة و التحرك السياسي، و قد حدد مؤتمر "بلغراد" التأسيسي عام 1961، المبادئ العام لعدم الانحياز كما يلي:

-دعم التعايش السلمي بين الدول ذات النظم السياسية و الاجتماعية المختلفة.

-محاربة الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني.

-عدم الانضمام إلى أي حلف عسكري جماعي مرتبط بشكل أو بآخر بإحدى القوتين العظمتين.

4- سياسة التحالف أو الأحلاف: يعود تاريخ الدخول إلى الأحلاف إلى نشأة العلاقات الدولية، فالوحدة السياسية أي كان شكلها و حسب مرحلة تطور النظام الدولي تعقد تحالفا مع وحدة أو وحدات أخرى لخدمة أهدافها و حماية مصالحها. وقد يكون للدول المتحالفة أهداف و مصالح واحدة أو مختلفة و لكن ليست متناقضة ، و هدة الأخيرة هي التي تحدد استمرارية التحالف و قوته أي أن التحالف يسقط بفقدان الوظيفة التي قام من أجلها. و تهدف سياسة الأحلاف إلى خدمة تصور استراتيجي معين أو حماية نظام مهدد في محيطه الإقليمي.

5-الإتجاه التدخلي: يذهب التوجه التدخلي إلى سعي الوحدة الدولية لتأثير على سياسات الوحدات الدولية الأخرى و توجيهها بالتأثير في تركيب السلطة السياسية القائمة فيها، و هذا التوجه تعتمده في غالب الأحيان الدول الكبرى و الدول الإقليمية التي تبحث دوما على النفوذ و تسعى للمحافظة على مصالحها القومية خارج إقليمها ومن أبرز الدول التي تنتهج هذا التوجه الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه دول أمريكا اللاتنية و دول الشرق الأوسط، و فرنسا في دول البحيرات الكبرى، والقرن الإفريقي، و إيران في الأزمة السورية...

اما بالنسبة للدول العربية التي أتخدت التوجه التدخلي نجد سوريا سابقا في لبنان حيث بلغ تدخلها ذروته إلى حد اغتيال رئيس الحكومة اللبناني عام 2005، و على إثرها انسحب

التواجد السوري في لبنان، لذلك التدخل العربي –الإمارات و قطر و السعودية- في اليمن و البحرين.

6-التوجه اللاتدخلي: يتجه هذا الأخير إلى محاولة التأثير في سياسات الدول الأخرى و لكن بذون التدخل في تركيب السلطة السياسية، و هذا التوجه تعتمده في غالب الحيان دول ذات سياسة خارجية متوازنة، حيث تسعى إلى تحقيق الحد الأدنى من مصالحها دون اللجوء إلى التدخل، ومن أمثلة الدول التي تتخذ سياسة عدم التدخل سياسة الجزائر اتجاه أزمات الحراك العربي منذ 2011، و سياسة الصين اتجاه مختلف النزاعات السياسية.

2023/10/22

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

سنة أولى ماستر علاقات دولية

مقياس السياسة الخارجية مقارنة

محاضرة رقم 3: صور الدور الوطني الذي تقدمه الدولة لذاتها في السياسة الخارجية

بقدر ما تنشط الدولة في العلاقات الدولية بقدر ما يكون عندها إدراك أو تصور لدور معين تقوم به يفترض أن يفسر سلوكيتها في السياسة الخارجية، وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، ويمكن أن تتغير مع مرور الزمن و مع حدوث تحول اساسي في القيادة السياسية على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات و فيما يلي أهم الأدوار الوطنية كما تعرف بها الدول ذاتها.

-**الدور الأول/ حامي المنطقة:** وهو الدور الذي تقوم به عادة الدول الكبرى في إطار استراتيجيتها الكونية في مناطق تعتبرها مناطق نفوذ مباشرة أو مطلقة لها و مغلقة امام القوى الأخرى، ومثال على ذلك الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر منذ القرن التاسع عشر أن أمريكا الجنوبية هي منطقة نفوذ خالصة لها برفعها شعار أمريكا للأمريكيين لحماية هذه المنطقة من النفوذ الأوروبي.

-**الدور الثاني/ المحب للسلام:** وهو الدور الذي يعمل على إبراز السياسة الخارجية متطابقة مع القوانين و الأعراف الدولية و مبادئ الأمم المتحدة، و تسعى الدولة التي تلعي هذا الدور إلى تقوية أجهزة الأمم المتحدة و المشاركة الشبه دائمة في الدبلوماسية الوقائية التي تمارسها الأمم المتحدة سواء في شكل قوات حفظ السلام أو قوات مراقبين دوليين أو القيام بمهام توسط في إطار الأمم المتحدة، و المثال على ذلك الدول الإسكندنافية (السويد، النرويج، الدنمارك) ، كندا و بدرجة أقل الصين.

- **الدور الثالث/الزعيم الإقليمي:** تقوم به الدول التي تمتلك إمكانيات كبيرة و متنوعة مقارنة مع الدول الأخرى في منطقتها مما يجعل منها دولة إقليمية ذات مسؤوليات خاصة، توظف وتستثمر إمكانياتها للقيام بدور نشط على الصعيدين الإقليمي، محاولة بذلك جعل من اتجاهها العام الاتجاه المسطر إقليميا، وتحاول أن توظف ثقلها الإقليمي على المستوى الدولي أحيانا، من بين هذه الدول التي تلعب هذا الدور و تبحث عنه تركيا و إيران في منطقة الشرق الأوسط.

- **الدور الرابع/ المتميز عن حلفائه:** وهو الدور الذي تقوم به دول أعضاء في الأحلاف، تعتبر نتيجة لخصوصياتها الذاتية أن لها دورا متميزا عن بقية حلفائها مما يكسبها مرونة كبيرة في التحرك دوليا، و مثال ذلك دور فرنسا في الحلف الأطلسي و في الاتحاد الأوروبي.

-**الدور الخامس/ الحليف الموثوق:** و هذا الدور مناقض تماما للدور السابق من حيث أنه يمثل دور الحليف الأقرب إلى القطب الرئيسي في الحلف سياسيا و عقائديا، و الذي يرتبط به بعلاقة خاصة و متميزة تجعل منه الأكثر صلابة في تبني الخط الرئيسي للتحالف و الدفاع عنه.

-**الدور السادس/ زعيم تيار أو اتجاه دولي عام:** تعتبر بعض الدول إلى جانب قيامها بدور رئيسي على الصعيد الإقليمي أن لها دورا قياديا خاصا على الصعيد الدولي، وعادة ما يعكس ذلك وجود عقيدة معينة عند الدولة و إمكانات كبيرة تسمح لها تحقيق هذا الدور.

-**الدور السابع/ المستقل النشط:** الحياد او عدم الانحياز لا يعني الانعزال او القيام بنشاط فعال في الساحة الدولية، فهناك دول بوصفها كمحايدة او غير منحازة يكسبها مصداقية عند الجميع و بالتالي تستطيع ان توظف ذلك في خدمة قضايا السلام و الاستقرار الدولي كما هو حال سويسرا مثلا.

-**الدور الثامن/ نموذج او قلعة الثورة:** هذا الدو تقوم الدول عير تقديمها لكافة أنواع الدعم و التأييد للحركات التحررية، وتعتبر حالها نموذجا يقتدى به سواء في الحكم أو في فلسفته و سلوكه السياسي الداخلي و الخارجي، و ظهر هذا الدور في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي و ابرز الدول التي اعطت لنفسها هذا الدور تاريخيا الصين ، مصر، كوبا، و الآن إيران.

-**الدور التاسع/ الدولة المنبوذة في محيطها:** وهو وضع تتسم به دول غير مقبولة في محيطها المباشر نظرا لوجودها الغير الطبيعي في المنطقة أو اعتناقها لفلسفة أو لتوجه عام

متناقض بشكل رئيسي مع القيم و الاتجاهات العامة في محيطها، فتجد ذاتها في حالة عزلة إقليمية أو نبذ، وعادة ما تحاول هذه الدول كسر العزلة أو الاحتواء الإقليمي بمد جسور مع دول خارج محيطها الإقليمي و بانتهاج سياسة عدوانية و بناء قدرات عسكرية كبيرة لمحاولة فرض وجودها بالقوة.

2023/10/29

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الأولى ماستر علاقات دولية

مقياس السياسة الخارجية المقارنة

المحاضرة رقم 4: أدوات السياسة الخارجية

تلجأ الدول بغية تحقيق أهداف سياستها الخارجية إلى أربعة وسائل رئيسية وهي:

1-الدبلوماسية التقليدية: و تعرف على انها:

-فن التفاوض.

-فن الإقناع.

-فن تحقيق مصالح الدولة دونما إراقة الدماء.

-هي الوجه الناعم للقوة.

-فن إدارة العلاقات الدولية على طاولة المفاوضات.

-فن استخدام الذكاء و اللباقة بما يحقق المصلحة القومية للدولة.

2-الدبلوماسية الاقتصادية: ويقصد بها استخدام الدول لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الخرى و توجيه سلوكها السياسي في الاتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة، و طبيعة الحال هذه الدبلوماسية من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة استنادا إلى قاعدة من لا يملك الغذاء لا يملك القرار السياسي، و للدبلوماسية الاقتصادية وجهان:

أ-الترغيب: و يعني منح المساعدات الاقتصادية للدول التي تتماشى سياستها مع مطالب الدول المانحة.

ب-الترهيب: و يعني منع المساعدات و فرض العقوبات على الدول المناوئة و المناهضة أو التي لا تتماشى سياستها مع مطالب الدول المانحة.

3-الدعاية الإعلامية: و تعني استخدام الدولة لمختلف وسائل و تقنيات الاتصال الدولي في التأثير على الرأي العام الأجنبي، وتوجيهه بما يخدم المصلحة القومية للدولة سواء من خلال استمالة الرأي العام العالمي نحو التعاطف مع قضاياها أو بث الفرقة في صفوف الدول المعادية أو تحطيم الروح المعنوية للجيوش الأعداء أو زعزعة الاستقرار السياسي داخل هذه الدول من خلال اللعب على وتر الأقليات داخلها، وكثيرا ما تستخدم الدعاية كحرب نفسية ضد الخصم لإضعافه.

4-الحرب كأداة للسياسة الخارجية: وهي الملاذ الأخير أمام الدولة لتحقيق ما فشلت في تحقيقه الوسائل الأخرى، وتعرف الحرب بأنها عملية القتل الجماعي الغائي المنظم الذي يستهدف به إجبار الخصم على الامتثال لإرادته و الحرب تعتبر الوجه الصلب للقوة.